يبدأ وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن جولة في المنطقة، ستقوده إلى السعودية ومصر، بهدف «مناقشة الأساس السليم لسلام إقليمي دائم»، فيما كشفت قطر عن «تفاؤل حذر» بإمكانية التوصل إلى اتفاق هدنة في قطاع غزة، مشيرة إلى أن الفرق التقنية تبحث الآن تفاصيل اتفاق محتمل

مفاوضات على تفاصيل هدنة غزة

بلينكن إلى المنطقة لمناقشة «سلام إقليمي»

غزة، الدوحة، القاهرة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

مع انطلاق الجولة الجديدة من مفاوضات الهدنة وتبادل الأسرى غير المباشرة بين المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة والاحتلال الإسرائيلي في الدوحة، قدّمت قطر لمحة عن الطريق الذي تسلكه هذه المفاوضات وما قد يعيق التوصل إلى اتفاق، معربة عن «تفاؤل حذر» بشأنها، ومحذرة من أن أي هجوم على رفح جنوب القطاع قد يؤثر سلباً على الاتفاق، فيما بدأت تتكشف المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال في مجمع الشفاء في مدينة غزة، حيث سقط 250 مدنياً بين شهيد ومصاب. وفيما كشف مصدر مصري مطلع على تحركات القاهرة بشأن جهود وقف إطلاق النار عن «تلقي المسؤولين المصريين المعنيين بالملف، موقفاً واضحاً أخيراً من جانب مسؤولين في أجهزة إسرائيلية معنية بالتواصل مع القاهرة، بشأن تنفيذ عملية عسكرية برفح الفلسطينية»، حذّر المتحدث باسم حركة حماس جهاد طه، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، من تنفيذ جيش الاحتلال الإسرائيلي عملية عسكرية برفح. وقال: «تقديراتنا أن أي هجوم على رفح ستكون له انعكاسات كبيرة على واقع النازحين واستمرار المفاوضات وقطع الطريق للوصول لأي اتفاق». وكانت الخارجية الفلسطينية قد اتهمت، في بيان أمس الثلاثاء، إسرائيل بأنها بدأت «عدوانها» على مدينة رفح، «دون أن تعلن عن الخطوة أو تنتظر إذناً من أحد»، وذلك بعد تعرض أحياء ومنازل عدة بالمدينة مساء أمس الأول الاثنين لقصف إسرائيلي، ما أسفر عن شهداء وجرحى. وأشارت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان، إلى سقوط 20 شهيداً، بينهم ثلاث سيدات وأربعة أطفال، جراء غارات جوية إسرائيلية استهدفت مخيم ومدينة رفح. وقالت إن 31819 فلسطينياً استشهدوا وأصيب 73934، مضيفة أن نحو 93 استشهدوا وأصيب 142 خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية في كل قطاع غزة.

في هذه الأثناء، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية ماجد الأنصاري، في مؤتمر صحافي أمس الثلاثاء، إنّ الوساطة التي تشارك فيها بلاده «متفائلة بحذر» بشأن مفاوضات التهدئة في غزة، لكنه أوضح أن «الوقت ما زال مبكراً للحديث عن خرق». وأضاف أنّ «المفاوضات مستمرة في قطر، ويتم فيها تبادل وجهات النظر بين الطرفين بشأن الرد على مقترح حركة المقاومة الفلسطينية (حماس)»، محذراً من أن «أي هجوم على رفح سيؤدي إلى كارثة وسيؤثر سلباً على الاتفاق»، ومؤكداً أن الفريق الإسرائيلي ما يزال في الدوحة. وأوضح أن الاجتماع الذي جمع رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، مع رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) ديفيد برنيع، انتهى وغادر الأخير الدوحة، مبيناً أن اجتماعات أخرى تتواصل.

> نتنياهو: لا يمكن منح العدو كل ما يريد منذ بداية المفاوضات

وقال الأنصاري إن الفرق التقنية تبحث الآن تفاصيل اتفاق محتمل، بعدما ناقش المفاوضون الرئيسيون «القضايا الرئيسية»، موضحاً أنّ المفاوضات «وصلت إلى مرحلة الردود المضادة على مقترحات حماس»، معرباً عن أمله «في الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار دائم»، موضحاً أن المباحثات الحالية تتعلق بـ«مرحلة التفاوض على اتفاق إنساني لوقف إطلاق النار». وأضاف: «لا يمكن وضع جدول زمني للمفاوضات. فالأمر مرتبط بوصول الطرفين إلى تفاهمات بشأن النقاط المختلف عليها»، مُرحباً بدخول المساعدات إلى شمال غزة، لكنه قال إنّها «غير كافية في ظل الوضع المرعب هناك»، لافتاً إلى وصول الدفعة الـ20 من الجرحى الفلسطينيين في قطاع غزة إلى الدوحة لتلقي العلاج. وكرّر الأنصاري موقف قطر الذي يرى أن «الاعتداء على المستشفيات من قبل إسرائيل غير مقبول (في إشارة إلى عملية جيش الاحتلال في مجمع الشفاء الطبي)»، داعياً إلى «استنكار دولي لهذه الممارسات دون ازدواجية معايير»، ومضيفاً أن الدوحة تدعم أي شكل من أشكال دخول المساعدات إلى قطاع غزة، لكنها لم تشارك في عمليات الإنزال الجوي. وكرّر موقف قطر من أن «وضع موضوع المساعدات الإنسانية والملف الإنساني كورقة تفاوض على طاولة المفاوضات أمر معيب».

وقال مسؤول في حماس لوكالة «فرانس برس» مساء أمس الأول الإثنين: «قدمت الحركة رؤيتها للوسطاء في مصر وقطر ونحن بانتظار رد العدو على ما قدمته الحركة في لقاءات الدوحة مع الوسطاء. حتى الآن لا يوجد أي تقدم ولا يوجد أي اختراق». وأضاف أن «الكرة (الآن) في ملعب نتنياهو، لنرى هل سيماطل ويعطّل التوصل إلى اتفاق كما في كل جولة، أم أنه سيغير باتجاه التوصل لاتفاق».

وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية ماثيو ميلر، أمس الثلاثاء، أن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن سيزور السعودية اليوم الأربعاء ومصر غداً الخميس، لبحث الجهود المبذولة لضمان التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة وزيادة دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع. وقال بلينكن، من جهته، إن رحلته إلى الشرق الأوسط لها عدة أهداف، منها التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وتأمين إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين. وأضاف أن الزيارة ستهدف إلى «مناقشة الأساس السليم لسلام إقليمي دائم». وقال بلينكن، أمس الثلاثاء: «يعاني 100% من سكان غزة من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تصنيف شعب بأكمله على هذا النحو». وأضاف: «أبلغنا إسرائيل أيضاً بضرورة أن تكون لديها خطة لغزة عندما ينتهي الصراع، والذي نأمل أن يحدث في أقرب وقت ممكن، بما يتوافق مع احتياجات إسرائيل للدفاع عن نفسها والتأكد من عدم تكرار أحداث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول مرة أخرى أبداً».

وعلى الرغم من تمسّك رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بموقفه من ضرورة اجتياح رفح، فإنه ترك، خلال مداولات في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست أمس الثلاثاء، الباب مواربا أمام إمكانية التوصل إلى صفقة عبر المفاوضات، معتبراً، قبل ساعات من اجتماع مجلس الحرب، أن «المفاوضات بشأن صفقة التبادل يجب أن تكون صارمة، ولا يمكن منح العدو كل ما يريد من البداية». وكانت قد توالت التصريحات والتقارير الإسرائيلية التي تشير إلى أن المفاوضات بشأن التوصل إلى صفقة في الدوحة لن تكون سهلة، بل «ستكون معقّدة وطويلة وصعبة وتحتاج إلى الكثير من الصبر»، بحسب ما نقلته صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن مسؤول إسرائيلي كبير لم تسمّه أمس الثلاثاء. ويخشى المسؤولون الإسرائيليون، بحسب الصحيفة، أن «يسود تفاؤل كبير جداً في أوساط عائلات المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة».

وكان الوفد الإسرائيلي قد توجه إلى الدوحة بتفويض محدود والكثير من الخطوط الحمراء التي وضعها المجلس الوزاري للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينيت) ومجلس الحرب (كابينيت الحرب)، الذي لم يقبل بجميع طلبات الطاقم المفاوض. ونقلت الصحيفة عن المسؤول الإسرائيلي قوله: «لم يقولوا لا على أي شيء، ولكن حدّدوا أعداداً أكثر بقليل (للأسرى) مما كان في باريس، ولكن لا تزال بعيدة جداً عما طلبته حماس». ولفتت إلى أن نتنياهو أوعز بتقليص حجم المرونة للطاقم في كل ما يتعلق بأعداد الأسرى الفلسطينيين الذين تطالب حركة حماس بهم، ليصل إلى العدد الذي يمكن لإسرائيل الموافقة عليه. ولفتت «يديعوت أحرونوت» إلى تقديرات إسرائيلية بأن قضية عدد الأسرى الذي تطالب به حماس «سيكون حجر العثرة الرئيسي في المحادثات»، ولكن من جهة أخرى قد يتم التوصل إلى التسوية بشأنها، وفق النموذج الذي تمت صياغته في صفقة الجندي جلعاد شاليط عام 2011، بحيث تحظى إسرائيل بحق النقض (الفيتو) على كل واحد من أسماء كبار الأسرى الذين تطالب حماس بإطلاق سراحهم، الأمر الذي سيتيح لإسرائيل حرية العمل لشطب الأسماء التي ترى أنها إشكالية بالنسبة لها، من بينها مروان البرغوثي وعبد الله البرغوثي وأحمد سعدات.

وزعم جيش الاحتلال، في بيان أمس الثلاثاء، أن «قواته قتلت أكثر من 50 مسلحاً فلسطينياً واعتقلت 180 يشتبه في أنهم مسلحون»، خلال مداهمة لمجمع الشفاء الطبي في غزة، فيما كشف المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، في بيان، سقوط 250 مدنياً بين شهيد ومصاب جراء استهداف الجيش الإسرائيلي مجمع الشفاء. وأضاف: «تلقينا معلومات ميدانية عن إعدام جيش الاحتلال لعدد من الأطفال من بين الذين تم إعدامهم من المدنيين والمرضى والنازحين» في مجمع الشفاء ومحيطه. وحول الاحتلال أحياء بكاملها حول مجمع الشفاء في مدينة غزة، مثل الرمال والنصر، لوابل من القصف من الطائرات الحربية والدبابات والمسيرات، إلى ركام. وأحصى الدفاع المدني، في بيان، تدمير «أكثر من 45 شقة سكنية» جراء الغارات، موضحاً أن «عشرات الشهداء والمصابين ما زالوا في المنازل أو الطرقات، حيث يطلق الاحتلال النار على من يحاول إنقاذ الجرحى». وأعلن الجيش الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، مقتل قائد كتيبة في معركة شمال قطاع غزة، ما يرفع العدد المعلن لقتلاه بالمنطقة إلى اثنين منذ أمس الأول. وبينما لم يذكر بيان الجيش تفاصيل بشأن ملابسات مقتل قائد الكتيبة، كشف مصدر عسكري إسرائيلي للأناضول أنه «قتل أثناء عملية للجيش في منطقة مستشفى الشفاء».

وكان الهجوم على مجمع الشفاء قد أدى إلى استشهاد اللواء فائق عبد الرؤوف المبحوح، مدير العمليات المركزية للشرطة في غزة، وعدد من عناصر الشرطة المدنية. وكشف مصدر بالمقاومة، لـ«العربي الجديد»، أن «الهجوم والتصعيد الإسرائيلي قبيل انطلاق جولة مفاوضات الدوحة لا يمكن قراءتهما بعيداً عن محاولات تخريب المفاوضات من جانب نتنياهو، لاستمرار فرض السيطرة الأمنية الإسرائيلية على القطاع لأطول فترة ممكنة»، موضحاً أن «حكومة الاحتلال تريد فرض قواعد جديد للتوصل لأي اتفاق مع المقاومة في قطاع غزة». وفي جنيف، قال الناطق باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان جيريمي لورنس، في مؤتمر صحافي، إن «نطاق القيود التي تفرضها إسرائيل على دخول المساعدات إلى غزة، فضلاً عن الطريقة التي تستمر فيها بشن العمليات القتالية، قد ترقى إلى استخدام التجويع كسلاح حرب، الأمر الذي يشكل جريمة حرب».

فلسطينيون ينتحبون على أقارب استشهدوا في رفح أمس (محمد عبد/ فرانس برس)

الحوثيون يستهدفون إيلات

قال المتحدث العسكري باسم جماعة الحوثيين، يحيى سريع، في بيان أمس الثلاثاء، إن الجماعة استهدفت سفينة «مادو» الأميركية في البحر الأحمر بعدد من الصواريخ البحرية المناسبة»، وكذلك منطقة إيلات في فلسطين المحتلة، بعدد من الصواريخ المجنحة. وأظهرت بيانات تتبّع الشحن البحري، وفق وكالة «رويترز»، أن «مادو» هي ناقلة لغاز البترول المسال، وترفع علم جزر مارشال، وكانت متجهة إلى سنغافورة من السعودية.

للحديث تتمة...

في الحاجة إلى مشروع

عثمان لحياني

إذا قُدّر للمقاومة، وهي على هذا الطريق فعلاً، أن تحقق منجزات حاسمة من خلال المواجهة القائمة مع الكيان الصهيوني، وتركز فكرة المقاومة كخيار بديل في مقابل خيار التسوية، فإنها ستكون بالتأكيد، بحاجة إلى مشروع كامل لما بعد المواجهة، يعزز هذا الإنجاز على المدين السياسي والميداني. الكيان يجهز خياراته لما يعرف باليوم التالي للحرب، وهو ليس وحده في هذه الخيارات، الولايات المتحدة الأميركية والقوى الغربية وأطراف عربية متخاذلة، تقف معه في مشروعه الذي يجري تدبيره السياسي، على أساس تغييب ما أمكن من الحق الفلسطيني، وتحييد فكرة المقاومة نهائياً، وتخليق عوامل الأمن لإسرائيل. مع العلم أنه بات واضحاً لحكام إسرائيل وحلفائهم، أن كل هذه الغايات فات أوانها، ولم تعد ممكنة التحقيق لأن المقاومة نسفت تماماً كل أرضية يمكن أن تتحقق عليها هذه الغايات من جهة، ومن جهة ثانية لأن المقاومة بمستوياتها الثلاثة، المستوى العسكري على صعيد المواجهة الميدانية، والمستوى السياسي من حيث إدارة المواجهة، والمستوى الشعبي وهو الجدار الأبرز والأكثر تأثيراً، نجحت في تجفيف كل الخيارات التي صممتها إسرائيل، وركّزت لدى قادة الاحتلال حالة ارتباك وتخبط واضح.

في مواجهة خيارات الاحتلال لـ«اليوم التالي»، لا بد من مشروع فلسطيني عربي واضح لما بعد هذا العدوان، يحمي المقاومة سياسياً وشعبياً، ويملأ الفراغ الاستراتيجي الذي صنعته المقاومة في العقل الصهيوني، ويستثمر في الخلل الذي أحدثته في الداخل الإسرائيلي، ويكسر ما تبقى من السردية الصهيونية غربياً، وإلا فستذهب كل هذه التضحيات والملاحم التي سطرتها المقاومة الفلسطينية، عسكرياً وسياسياً وشعبياً سدى. ولكي لا يحدث هذا، فإنه منوط أولاً بالنخب السياسية الملتزمة ومجتمع الفكر السياسي التحرري، العمل على وضع التصورات التي تساعد على ذلك. ومنوط ثانياً بكل القوى الفاعلة في الأمة العربية والإسلامية، من حكومات وأحزاب وقوى شعبية منتظمة وغير منتظمة، ما زالت تؤمن بفلسطين التاريخية، أن تستعيد دورها في المعادلة الجديدة، وتشارك بكل قدر ممكن في حماية المنجز الكبير للمقاومة، وفي ابتكار أدوات مختلفة أكثر فاعلية لتعزيز مقومات السند المادي والسياسي للشعب والقضية الفلسطينية. هذا ممكن فعلاً وليس حالة مثالية.

المتغيرات السياسية ليست في صالح الاحتلال بالمطلق، وهي كثيرة ومتعددة، داخلياً وإقليمياً ودولياً، ولذلك فإن البحث والتفكير من خلال أطر مختلفة، في الكيفية المحكمة لاستغلالها بالصورة الأمثل والأشمل، سيعطي للمقاومة ولمنجزات الشعب الفلسطيني زخماً أكبر.

تقرير

إشارات إسرائيلية لمصر بحتمية تنفيذ عملية في رفح

تلقت مصر موقفاً واضحاً من الاحتلال الإسرائيلي بشأن نية الاحتلال تنفيذ عملية عسكرية برفح

القاهرة ـ **العربي الجديد**

حذّرت حركة حماس من تنفيذ جيش الاحتلال الإسرائيلي عملية عسكرية برفح جنوب قطاع غزة، معتبرة أن ذلك سينعكس بشدة على المفاوضات الجارية بشأن استعادة الأسرى الإسرائيليين لدى الحركة. وقال المتحدث باسم حركة حماس جهاد طه، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد»: «تقديراتنا أن أي هجوم على رفح ستكون له انعكاسات كبيرة على واقع النازحين واستمرار المفاوضات وقطع الطريق للوصول لأي اتفاق». ولفت طه إلى أن الوسطاء «كانوا قد حذّروا من القيام بهذه الخطوة، وطالبوا بضرورة التركيز على وقف العدوان وإنجاح الجهود والمساعي المستمرة» لوقف النار. وحول فشل جهود الوسطاء في إقناع إسرائيل بعدم اجتياح رفح، قال طه إن «جهود ومساعي الوسطاء ما تزال مستمرة لإنهاء العدوان المستمر على شعبنا ووقف مسلسل القتل والتدمير والمجازر». وفي سياق متصل، كشف مصدر مصري مطلع على تحركات القاهرة بشأن جهود وقف إطلاق النار، عن «تلقي المسؤولين المصريين المعنيين بالملف موقفاً واضحاً أخيراً من جانب مسؤولين في أجهزة إسرائيلية معنية بالتواصل مع القاهرة، بشأن تنفيذ عملية عسكرية برفح الفلسطينية» حيث يوجد أكثر من مليون و400 ألف مهجر فلسطيني. وتتوالى التهديدات الإسرائيلية، الرسمية وغير الرسمية، بتنفيذ عملية عسكرية في رفح خلال الفترة المقبلة، دون تحديد موعد هذا العمل العسكري، أو ما إذا كان اجتياحاً برياً أم ضربات نوعية واسعة النطاق. ويعلق المصدر على هذا بأنه «حتى الآن لم تكلل الجهود المصرية، سواء على مستوى التواصل المباشر مع الجانب الإسرائيلي، أو عبر التواصل مع الإدارة الأميركية، بالنجاح، بشأن منع تنفيذ الجيش الإسرائيلي عملاً عسكرياً في رفح».

وكان البيت الأبيض قد قال، أول من أمس، إن الرئيس الأميركي جو بايدن حذّر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في اتصال هاتفي الاثنين الماضي، من أن تنفيذ إسرائيل عملية عسكرية برفح سيؤدي إلى تفاقم الفوضى في غزة، مشيراً إلى أنهما اتفقا على أن يجتمع وفدان من الجانبين في واشنطن لبحث الأمر. وقال مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض جيك سوليفان، في إحاطة للصحافيين، إن الاجتماع قد يُعقد هذا الأسبوع أو الأسبوع المقبل، وأنه لن تُنفذ أي عملية عسكرية برفح قبل المحادثات. وذكر أن بايدن أبلغ نتنياهو بأنه يحتاج إلى استراتيجية محكمة تجاه غزة، «بدلاً من أن تقتحم إسرائيل رفح». وأكد مجدداً دعم الولايات المتحدة للجهود الإسرائيلية للقضاء على مسلّحي «حماس».

في موازاة ذلك، نقلت صحيفة «إسرائيل هيوم»، أمس الثلاثاء، عن نتنياهو قوله، خلال لقاء مغلق مع أعضاء لجنة الخارجية والأمن البرلمانية الإسرائيلية، إن «مسؤولين في إسرائيل (لم يذكرهم) يتعاونون مع الأميركيين لمنع الدخول إلى رفح». وقال نتنياهو، رداً على سؤال حول موعد انتهاء الحرب: «كنا نعتقد أنها ستستغرق وقتاً أطول في غزة، وفي هذه الأثناء نحن متقدمون على الموعد المحدد»، دون مزيد من التفاصيل. واعتبر أنه «لا سبيل لتدمير حماس في رفح إلا باجتياح بري».

استهدف الاحتلال رفح مجدداً أمس (سعيد خطيب/فرانس برس)

متابعة

الاحتلال يعتقل مزيداً من محرَّري الهدنة

رام الله ـ **العربي الجديد**

اعتقلت قوات الاحتلال مزيداً من محرري دفعات تبادل الأسرى التي تمت في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، في إطار بنود اتفاق التهدئة، فيما حمّلت حركة «فتح» الاحتلال «المسؤولية الكاملة» عن حياة القيادي في حركة فتح الأسير مروان البرغوثي، الذي كشفت عائلته، أمس الأول، عن إصابته داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي بنزيف في العين، بعد اعتداء السجانين عليه، وعلى مجموعة من قيادات الأسرى. وقالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، ونادي الأسير الفلسطيني، في بيان مشترك، إن «قوات الاحتلال الإسرائيلي صعّدت من اعتقال محرري دفعات التبادل الذي تم في نوفمبر الماضي في إطار بنود اتفاق التهدئة، ليرتفع عدد حالات الاعتقال بين صفوف المحررين إلى 13، أبقى الاحتلال على اعتقال 11 منهم، كان آخرهم المحررة روضة أبو عجمية التي اعتقلت أمس (الأول)».

وأوضحت الهيئة والنادي أن «من بين من أعيد اعتقالهم ثلاثة أقل من 18 سنة، وأربعة آخرين تجاوزوا سن الطفولة، تم تحويلهم إلى الاعتقال الإداري، وأربع أسيرات».

وأشارا إلى «أنه وضمن إطار دفعات التبادل التي تمت ضمن اتفاق التهدئة جرى الإفراج عن 240 من الأسيرات والأطفال الأسرى في سجون الاحتلال». وأكدت الهيئة والنادي أنّ «الاحتلال انتهج ولا يزال سياسة إعادة اعتقال المحررين واستهدافهم، حيث شكّلت قضية اعتقال المحررين ضمن صفقة وفاء الأحرار التي تمت في العام 2011، من أخطر القضايا التي واجهها الأسرى المحررين على مدار السنوات الماضية».

من جهة ثانية، أعلن المجلس الثوري لحركة فتح، في بيان، أن «ما يتعرض له القائد مروان البرغوثي من استهداف مباشر ومتعمد، وتهديد، وعزل متكرر منذ عدة أشهر في سجون الاحتلال، يضع حياته في خطر حقيقي، وهو أمر لا يمكن السكوت عنه»، محمّلاً «سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن حياة القائد البرغوثي، وكل المعتقلات والمعتقلين، وتبعات كل ممارساتها الإجرامية». ووصف «اعتداء وحدات القمع التابعة لإدارة سجون الاحتلال الإسرائيلي على القائد البرغوثي ومجموعة من قيادات الحركة الأسيرة، بالحدث الخطير، وذلك في إطار استهداف الرموز الوطنية، ومحاولات كسر الروح المعنوية للفلسطينيين وطليعة نضالهم بعد الشهداء، الأسيرات والأسرى». وشدد على أن «حركة فتح ستتصدّى لكل محاولات تصفية القضية الفلسطينية، ولن تقف مكتوفة الأيدي أمام استمرار الاحتلال في ارتكاب المجازر والإبادة والاستباحة، واستمرار استهداف الأسرى والقائد مروان البرغوثي، وليتحمّل الاحتلال وحكومته الفاشية تبعات هذه الجرائم». كما حمّل «الحكومة الفاشية المسؤولية الكاملة عن حياة المخطوفين من قطاع غزة».

الحدث

ذكرت تقارير إسرائيلية، أمس الثلاثاء، أن الجيش يفحص بلاغات وشبهات بشأن وجود أنفاق في الضفة الغربية المحتلة، وسط تشديد على الردّ من خلال العمليات العسكرية. بموازاة ذلك، تواصلت اقتحامات الاحتلال، أمس، وسط اعتقال 15 فلسطينيا على الأقل

خلال اقتحام مخيم نور شمس، يناير الماضي (نصال الشيخ/ الأناضول)

الاحتلال يبحث عن أنفاق بالضفة

تركيز على العمليات الهجومية خصوصاً في المخيمات

تحكم بمحيط الأقصى

قال المحامي خالد زبارقة، للوكالة الفلسطينية «وفا»، أمس الثلاثاء، إن الكاميرات وأجهزة التنصت التي نصبها الاحتلال حديثاً حول المسجد الأقصى تهدف إلى رصد حديث الناس. وأضاف أن شركة أميركية ركّبت أخيراً نظاماً تكنولوجياً حول الأقصى للسيطرة على كل ما يتحرك في المنطقة.

حيفا ـ **نايف زيداني**
رام الله ـ **العربي الجديد**

في تطوّر يشي بمزيد من العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، أمس الثلاثاء، أن قيادة المنطقة الوسطى في الجيش، شكّلت أخيراً فريقاً خاصاً من قوات هندسية واستخباراتية وجهات مهنية مدنية لفحص الشبهات بشأن وجود أنفاق في الضفة الغربية، فيما أفيد أمس عن عملية إطلاق نار قرب مستوطنة غوش عتصيون شمالي الخليل أدت إلى إصابة اثنين من عناصر الأمن الإسرائيلي بينما تم «تحييد» المنفذ. وبينما نقلت الصحيفة عن مسؤول أمني، أن «المنظّمات الإرهابية تحاول تقليد جزء من أساليب القتال في غزة»، عثر حتى الآن على خمس فتحات لم تؤد إلى أنفاق، وذلك في مخيمي جنين، ونور شمس في طولكرم، ومناطق في شمال الضفة. ومع هذا تقرر، وفق الصحيفة، إنشاء فريق خاص لفحص الموضوع، تلقى على مدار الأشهر الماضية شهادات إضافية حول وجود فتحات وشبهات بوجود أنفاق في الضفة، مضيفة أن «الفريق سيواصل العمل في مناطق مختلفة بالضفة الغربية لتحديد شبهات بوجود أنفاق».

وأبلغ قبل عدة أشهر، سكان من مستوطنة «بيت حيفر»، القريبة من طولكرم والموجودة داخل الأراضي المحتلة عام 1948، أنهم يسمعون ضجيج عمليات حفر قرب بيوتهم. وفحصت قيادة المنطقة الوسطى الموضوع بصورة داخلية وغير منتظمة في بادئ الأمر، من قبل قوات من وحدة «يهلوم» المتخصصة في الأنفاق، ليتبيّن عدم وجود نفق في المكان، وتكرّر الأمر نفسه قبل عدة أسابيع في جبل الخليل. وأوضحت الصحيفة أن الجيش الإسرائيلي يؤكد عدم العثور على أنفاق هجومية حتى الآن، و«لكن لا يمكن استبعاد وجود أنفاق من هذا النوع». ونقلت عن مسؤول أمني لم تسّمه قوله: «شاهدنا في الماضي استخداماً تحت أراض لمخابئ ومخازن أسلحة ونحن نعلم بأن المنظّمات الإرهابية تحاول تقليد جزء من أساليب القتال في غزة»، مضيفاً أن «هذه القضية تشغلنا جداً والحل يكمن في العمليات الهجومية (من قبل الجيش) التي تتم بوتيرة عالية خصوصاً في مخيمات اللاجئين». وتابع أن هذه العمليات «ليست فقط من أجل اعتقال مطلوبين، ولكن أيضاً لإجراء عمليات تمشيط وتوجيه ضربات إلى البنى التحتية الإرهابية في مثل هذه الأماكن». وأشار إلى أن «الفريق الخاص يجتمع بناء على الحاجة الاستخباراتية أو بلاغات ميدانية ويعرف كيف يسخّر جميع القدرات اللازمة من أجل فحصها».

ولفتت الصحيفة إلى أن إحدى المرات الأولى التي عثر فيها الجيش على نفق في الضفة الغربية كانت خلال عملية «بيت وحديقة» (اجتياح جنين ومخيمها في صيف 2023)، حيث وجد نفقاً بطول عشرات الأمتار، قال إنه «يربط بين مسجد وبيت شكّل مخبأ في وسط المخيم». ومنذ ذلك الحين بدأ جيش الاحتلال العمل داخل مخيمات اللاجئين في الضفة للعثور على أنفاق، فيما لا تتوقف هذه الاقتحامات والتي شملت كل المحافظات الفلسطينية. وفي السياق اعتقلت قوات الاحتلال، فجر أمس، 5 فلسطينيين من بلدات اليامون وميثلون وسيريس بمحافظة جنين، وفق مدير نادي الأسير الفلسطيني في جنين منتصر سمور، في تصريح صحافي. وشهدت كل من اليامون وميثلون اشتباكات عنيفة بين مقاومين وقوات الاحتلال خلال اقتحام البلدتين، فيما نشرت حسابات فلسطينية على مواقع التواصل الاجتماعي فيديو لاستهداف جرافة للاحتلال رافقت القوات، بعبوة ناسفة في ميثلون.

في غضون ذلك اقتحمت قوات الاحتلال، فجر أمس، مخيم بلاطة شرق مدينة نابلس. وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، أن عدداً من دوريات الاحتلال ترافقها جرافة عسكرية اقتحمت المخيم وسط إطلاق كثيف للرصاص، فيما شملت الاقتحامات قريتي زواتا غرب نابلس، وقريوت جنوب المدينة. واعتقل 3 فلسطينيين في محافظة الخليل، أمس، من مدينة الخليل وقريتي خرسا وبيت الروش الفوقا. كذلك قالت وسائل إعلام فلسطينية إن قوات الاحتلال اقتحمت بلدة نعلين، غرب مدينة رام الله، فيما أفيد عن اقتحام مدينة بيت لحم، واعتقال الصحافية الفلسطينية رولا حسنين.

وأشار بيان لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، إلى أن الاحتلال اعتقل، منذ مساء الأمس الأول الاثنين وحتى صباح أمس الثلاثاء، 15 مواطناً على الأقل من الضفة، بينهم الصحافية حسنين، وأسرى سابقون. وبذلك ترتفع حصيلة الاعتقالات بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إلى نحو 7670، تشمل من أبقي الاحتلال على اعتقالهم، أو من أفرج عنهم لاحقاً. على صعيد آخر، استولى مستوطنون، أمس، على 20 منزلاً من الصفيح في التجمع البدوي في طريق المعرجات، شمال غرب مدينة أريحا. وقال المشرف العام لمنظمة «البيدر» للدفاع عن حقوق البدو حسن مليحات، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن المنازل التي استولى عليها المستوطنون «كانت تؤوي عائلات من عرب الكعابنة» رحّلها الاحتلال قسراً في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، مشيراً إلى أن المستوطنين أطلقوا أغنامهم في حظائر ومراعي السكان الأصليين.

كما اقتحم 54 مستوطناً، أمس، المسجد الأقصى، بحماية شرطة الاحتلال، من جهة باب المغاربة، ونفذوا جولات استفزازية في باحاته، وأدوا طقوساً تلمودية. من جهتها رحبت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان أمس، بقرار «الاتحاد الأوروبي» الذي اعتمده وزراء خارجية الاتحاد، مساء أول من أمس الاثنين، بفرض عقوبات على المستوطنين الذين يعتدون على الفلسطينيين في الضفة الغربية. واعتبرت أن هذا القرار خطوة بالاتجاه الصحيح نحو «ضرورة فرض عقوبات رادعة على منظومة الاحتلال الاستعمارية العنصرية، ووضع منظمات ومليشيات المستعمرين الإرهابية ومن يقف خلفها ويدعمها من المسؤولين الإسرائيليين على قوائم الإرهاب. كما دانت الخارجية «تفاخر (وزير الأمن القومي إيتمار) بن غفير بأنه وزّع 100 ألف قطعة سلاح»، وكان بن غفير قد نشر على منصة «إكس» مساء أول من أمس، إشارة السلاح وبقربها العدد 100 ألف.

وقال مفوض السياسة الخارجية في «الاتحاد الأوروبي»، جوزيب بوريل، للصحافيين بعد اجتماع الوزراء في بروكسل، إنه «تم الاتفاق على حل وسط قوي على مستوى العمل، وآمل أن يستمر هذا حتى التبني الكامل قريباً، لكن الاتفاق السياسي موجود». وأضاف أن الدول التي عرقلت الاقتراح في السابق، قررت الآن الامتناع عن التصويت، لافتاً إلى أن قائمة الذين سيواجهون عقوبات سيتم الموافقة عليها تلقائياً، وهم يواجهون حظر السفر وتجميد الأصول.

عملية إطلاق نار في مستوطنة غوش عتصيون شمالي الخليل

تركزت اقتحامات الاحتلال أمس في جنين ورام الله ونابلس

متابعة

لبنان الرسمي يعوّل على هدنة غزة

لا يزال لبنان يعوّل على توصل إسرائيل وحركة «حماس» إلى هدنة في غزة، على أمل أن يترجم ذلك تهدئة قد تطلق مسار المفاوضات حول الجبهة الجنوبية

بيروت ـ **رينا الحمّال**

واصل جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، استهداف الأراضي اللبنانية الحدودية مع فلسطين المحتلة، كما تابع «حزب الله» قصف المواقع العسكرية الحدودية، فيما أكد لبنان الرسمي على لسان رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي ثقته بأن أي هدنة قد يعلن عنها في قطاع غزة سوف تسري على لبنان. وقال جيش الاحتلال، أمس، إن طائراته المقاتلة استهدفت عنصراً من «حزب الله» داخل نقطة مراقبة في مروحين، وإنها قصفت مبنى عسكرياً يوجد في داخله عناصر لـ«حزب الله» في منطقة العديسة. وبحسب وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية (الوكالة الوطنية للإعلام)، فقد تعرض وادي حامول عند أطراف الناقورة، أمس، لقصف مدفعي إسرائيلي، وكذلك وادي السلوقي، الذي يمتدّ من أطراف بلدة عيترون ويتصل بوادي الحجير، صباحاً. كما تحدثت الوكالة عن قصف مدفعي إسرائيلي على أطراف بلدتي بليدا ومیس الجبل، واستهداف غارة إسرائيلية منزلاً في بلدة عيتا الشعب الحدودية. من جهته، أعلن «حزب الله» استهداف انتشار لجنود الاحتلال في موقع بركة ريشا ومحيطه، وكذلك موقع المالكية. وخلال تروّسه أمس جلسة لحكومة تصريف الأعمال اللبنانية، أعرب ميقاتي عن ثقة حكومته «بأن الهدنة التي يجري العمل عليها في غزة ستشمل دول المنطقة وستشهد استقراراً طويل الأمد، رغم نبرة التهديدات العالية التي تطلقها إسرائيل». وقال ميقاتي: «سنظلّ نعمل للاتفاق على هدنة وإيقاف حرب التدمير والإبادة وعودة أبناء الجنوب إلى بلداتهم».

وكان ميقاتي التقى، أمس، وزير الخارجية البرازيلي ماورو فييرا، الذي زار بيروت ضمن جولة له في المنطقة. كما التقى الوزير البرازيلي، أمس، نظيره اللبناني عبد الله بوحبيب، ورئيس مجلس النواب نبيه برّي، حيث «جرى عرض للأوضاع العامة والمستجدات السياسية والميدانية على ضوء استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وجنوب لبنان»، بحسب البيانات الرسمية. ونقلت عن فييرا دعوته إلى «وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقرارات الدولية، بما فيها الاعتداءات على الجنوب اللبناني». وشدّد على موقف بلاده المندّد والرافض للعدوان على غزة، مؤكداً أن البرازيل «تسعى مع بعض الدول لتثبيت عضوية فلسطين في الأمم المتحدة».

من جهته، رحّب وزير الخارجية اللبناني بلدتي بليدا وميس الجبل، واستهداف غارة إسرائيلية منزلاً في بلدة عيتا الشعب الحدودية. من جهته، أعلن «حزب الله» استهداف انتشار لجنود الاحتلال في موقع بركة ريشا ومحيطه، وكذلك موقع المالكية. وخلال تروّسه أمس جلسة لحكومة تصريف الأعمال اللبنانية، أعرب ميقاتي عن ثقة حكومته «بأن الهدنة التي يجري العمل عليها في غزة ستشمل دول المنطقة وستشهد استقراراً طويل الأمد، رغم نبرة التهديدات العالية التي تطلقها إسرائيل». وقال ميقاتي: «سنظلّ نعمل للاتفاق على هدنة وإيقاف حرب التدمير والإبادة وعودة أبناء الجنوب إلى بلداتهم».

وكان ميقاتي التقى، أمس، وزير الخارجية البرازيلي ماورو فييرا، الذي زار بيروت ضمن جولة له في المنطقة. كما التقى الوزير البرازيلي، أمس، نظيره اللبناني عبد الله بوحبيب، ورئيس مجلس النواب نبيه برّي، حيث «جرى عرض للأوضاع العامة والمستجدات السياسية والميدانية على ضوء استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وجنوب لبنان»، بحسب البيانات الرسمية. ونقلت عن فييرا دعوته إلى «وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقرارات الدولية، بما فيها الاعتداءات على الجنوب اللبناني». وشدّد على موقف بلاده المندّد والرافض للعدوان على غزة، مؤكداً أن البرازيل «تسعى في هذه الدول من قبل الوكالة، فسيذهبون للتطرف ويشكلون تهديداً حقيقياً ليس فقط بالنسبة لنا نحن البلدان المضيفة، ولكن أيضاً للمنطقة بأكملها وللعالم. في غضون ذلك، قال مصدرٌ مقرّب من برّي، لـ«العربي الجديد»، أمس، إن «موقف لبنان في اللقاءات مع الموفدين الغربيين والاتصالات مع الخارج يصبّ باتجاه واحد هو ضرورة وقف العدوان الإسرائيلي على غزة والجنوب اللبناني»، مشدداً على أن «لبنان لا يريد الحرب لكنه في الوقت نفسه لن يسمح بالاعتداء على أراضيه وقراه وسكّانه». وأشار المصدر إلى أن «لبنان يتابع المفاوضات التي تجري للتوصل إلى هدنة في غزة، ويأمل أن يوقف الاحتلال عدوانه وجرائم الإبادة التي يرتكبها في غزة وبحق الشعب الفلسطيني». من ناحية ثانية، قال المصدر إن «أي حراك جديد قد يقوم به الموفدون إلى لبنان على رأسهم الوسيط الأميركي عاموس هوكشتاين، سيكون طبعاً مرتبطاً بالتطورات في غزة».

في غضون ذلك، اعتبر رئيس بعثة قوات الطوارئ الدولية العاملة في لبنان (يونيفيل) أرولدو لاثارو، أمس، أن قرار مجلس الأمن الدولي المتعلق بلبنان 1701 «واجه تحديات بسبب الأحداث الجارية»، داعياً «جميع الأطراف إلى الالتزام بتنفيذه كاملاً». وأضاف لاثارو، في كلمته بمناسبة ذكرى تأسيس اليونيفيل الـ46، أن هذه القوة على استعداد لدعم التوصل إلى حل سلمي للأزمة الحالية بين لبنان ودولة الاحتلال، مؤكداً أن القرار 1701 «يظلّ ذا أهمية وضرورياً كما كان دائماً». وأضاف أن جنود حفظ السلام، الذين يزيد عددهم عن 10 آلاف، «يواصلون عملهم المهم في المراقبة وخفض التصعيد».

من قصف إسرائيلي طاول منطقة بعلبك الأسبوع الماضي (فرانس برس)

رصد

عاد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب إلى الهجوم على اليهود الليبراليين في الولايات المتحدة، والذين يصوّتون غالباً للحزب الديمقراطي، متهماً إياهم بمعاداة اليهودية وإسرائيل

ترامب واليهود

خطاب «حقير ومضطرب» للمرشح الجمهوري

وجّه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، أول من أمس الاثنين، سهامه، مجدداً، إلى اليهود الأميركيين الذين يشكّلون خزّاناً انتخابياً مهماً للحزب الديمقراطي. ورغم أن هذه الكتلة المجتمعية الأميركية، ليست كتلة جامدة أو موحدة في دعمها لإسرائيل، أو في تدينها، اختار ترامب وضع كل أطيافها في سلّة واحدة تقريباً، متهماً اليهود الأميركيين الذين يصوّتون للديمقراطيين بأنهم «كارهون لإسرائيل ولدينهم»، ما أثار عاصفة انتقادات داخل الحزب الديمقراطي ومن زعماء يهود في الولايات المتحدة.

ولعب ترامب، أول من أمس، على وتر يزعجه تحديداً، ولكنه أيضاً يزعج إسرائيل، نظراً إلى الشرخ الذي تزداد حدّته بين دولة الاحتلال واليهود الأميركيين الرافضين لسياساتها، وأن تتكلّم باسمهم، ولا سيما من الجناح التقدمي والليبرالي.

وهذه ليست المرّة الأولى التي يهاجم فيها ترامب اليهود الأميركيين الذين يصوتون للديمقراطيين، وليست المرة الأولى التي يوجه اتهامات إليهم بـ«معاداة السامية»، فيما تكون تعكس تصريحاته نفسها مدلولات معادية للسامية، استغلها خصومه الديمقراطيون سريعاً الاثنين لانتقاد «خطاب معاد للسامية حقير ومضطرب»، بحسب المتحدث باسم البيت الأبيض أندرو بيتس. وكان ترامب ردّ أول من أمس على سؤال حول الانتقادات الديمقراطية المتصاعدة ضد نتنياهو، بقوله: «أعتقد أنهم يكرهون إسرائيل والحزب الديمقراطي يكره إسرائيل». وأضاف: «كل مواطن يهودي يصوّت للديمقراطيين يكره دينه، إنهم يكرهون كل شيء يتعلق بإسرائيل ويجب أن يخجلوا من أنفسهم لأن إسرائيل ستدمَّر». ويعكس حديث ترامب دخول الحرب الإسرائيلية على غزة، في عمق الحملة الانتخابية للرئاسة الأميركية التي أصبح من المؤكد أنها ستشهد مواجهة بينه وبين بايدن إلا في حال حصول مفاجأة صحية أو قضائية.

وكان ترامب تجنب التطرق إلى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، المستمر منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وما عدا بعض الإشارات المتناقضة، تعمد عدم إثارة المسألة في حملاته الانتخابية، لكن منذ أن ضمن ترشيح حزبه الجمهوري للرئاسيات، أصبح أكثر وضوحاً في المسألة، بإشارته إلى أن على إسرائيل «إنهاء المهمة»، في إشارة إلى هدف حربها المعلن وهو «القضاء على حركة حماس»، لكنه قال قبل أيام إنه يجب على إسرائيل «إنهاء العمل سريعاً والعودة إلى السلام»، كما انتقد إدارة بايدن للصراع، وخطاب زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومر الذي انتقد نتنياهو، فقد اعتبر ترامب أن شومر يخضع لأهواء المتظاهرين المؤيدين لفلسطين.

وهذه ليست المرة الأولى التي يهاجم فيها ترامب اليهود الأميركيين الذين يصوتون للحزب الديمقراطي، إذ لطالما انتقد عهده بأنه لم يتمكن من بناء جسر حوار مع هذه الفئة من الناخبين، لجذبها للحزب «معارض لإسرائيل ولليهود». وفي العام ذاته، حاول وصم الحزب الأزرق بأنه حزب معاد للسامية، مدعياً أن ناخبي هذا الحزب «غير أوفياء لإسرائيل وللشعب اليهودي». وبحسب صحيفة «واشنطن بوست»، أمس، فإن ترامب لطالما اشتكى من ضعف شعبيته بين اليهود الأميركيين، خصوصاً الشباب منهم. وردأ على تعليقه الجديد أول من أمس، قال رئيس «رابطة مكافحة التشهير» في الولايات المتحدة، جوناثان غرينبلات، عبر منصة «إكس»، إن «اتهام اليهود بأنهم يكرهون دينهم فقط لأنه قد يصوتون لحزب ما، هو تشهيري وخاطئ». وهذه الرابطة تعدّ من أهم المنظمات الصهيونية الأميركية، ومن أبرز أهدافها العمل على جعل معاداة اليهودية مرادفاً لمعاداة الصهيونية.

وكان إحصاء لمركز «بيو»، صدر في عام 2021، وجد أن اليهود الأميركيين هم «من بين أكثر المجموعات الليبرالية والديمقراطية في الولايات المتحدة»، وأن 7 من كل 10 مواطنين يهود بالغين يعتبرون أنفسهم ديمقراطيين أو يميلون إلى الحزب الديمقراطي. وفي 2020، وجد المركز أن ثلاثة أرباع الأميركيين اليهود لا يوافقون على أداء ترامب رئيساً، و27 في المائة فقط صنّفوه إيجابياً.

ويشكّل ميل اليهود الأميركيين إلى الحزب الديمقراطي، معضلة لإسرائيل، رغم تأكيد دولة الاحتلال تاريخياً أن حلفها ثابت مع البيت الأبيض، أياً كان الحزب الذي ينتمي إليه رئيسه. لكن في استطلاع الذي أسبوع، وجدت القناة 12 الإسرائيلية أن 44 في المائة من الإسرائيليين يفضّلون عودة ترامب إلى البيت الأبيض، مقابل 30 في المائة قالوا إنهم يفضّلون بقاء بايدن، وذلك رغم كل الدعم الذي قدّمه الأخير لدولة الاحتلال في حربها على غزة. ويدرك ترامب حظوته داخل إسرائيل، بعد كل ما قدّمه لها خلال سنوات عهده الأربع، إذ عمل ومن خلفه صهره اليهودي جاريد كوشنر، لتصفية القضية الفلسطينية عبر نقل السفارة الأميركية إلى القدس والترويج لـ«صفقة القرن» وفتح باب التطبيع مع بعض الدول العربية، إلا أن الصحافي الإسرائيلي بارك رافيد كشف في موقع «أكسيوس» عام 2021، عن الخلاف بين ترامب ونتنياهو بعد خسارة الأول انتخابات 2020، وعتب ترامب الكبير على رئيس حكومة الاحتلال لدعمه بايدن سريعاً.

وكانت شبكة «سي أن أن» كشفت في 7 مارس الحالي، أن حلفاء ومساعدين لترامب زاروا إسرائيل أخيراً، والتقوا مسؤوليها لبحث الحرب في غزة، في حين قالت صحيفة «وول ستريت جورنال» أمس، إن ترامب يواصل انتقاد سياسة بايدن حيال الأزمة، دون تقديم تصوره للحل، بعدما كان دعم إسرائيل مركزياً في ولايته الأولى. وأشارت إلى أن الرئيس السابق أرسل رسائل متناقضة حول الحرب منذ بدايتها. وردأ على الصحيفة، قالت المتحدثة باسم حملة ترامب: «إن الرئيس ترامب فعل لإسرائيل ما لم يقدمه أي رئيس أميركي آخر في التاريخ الأميركي، وقد اتخذ خطوات تاريخية في الشرق الأوسط والتي خلقت سلاماً غير مسبوق»، مضيفة أن «كل هذا التقدم في المنطقة قضت عليها إدارة بايدن». وأشارت إلى أنه «حينما يعود الرئيس ترامب إلى المكتب البيضاوي، إسرائيل ستتم حمايتها مجدداً، وإيران ستعود لتكون دولة منهارة اقتصادياً، وستتم مطاردة الإرهابيين، وسينتهي حمام الدم».

(العربي الجديد)

يشكّل ميل اليهود الأميركيين إلى الديمقراطيين معضلة لإسرائيل

سي أن أن: حلفاء ومساعدون لترامب زاروا إسرائيل أخيراً

ترامب في أوهايو، 16 مارس الحالي (كميل كرازينيتسكي/فرانس برس)

تقرير

لماذا تستهدف إسرائيل القلمون في ريف دمشق؟

واصلت إسرائيل استهداف مواقع في القلمون، والتي تقع في منتصف «الطريق البري الإيراني» الذي يبدأ من شرق سورية وينتهي في البقاع اللبنانية

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

للمرة الثانية خلال يومين تضرب إسرائيل مواقع في منطقة القلمون، شمال العاصمة السورية دمشق، يُرجح أنها تابعة لـ«حزب الله» اللبناني، الذي يملك نفوذاً واسعاً في المنطقة المتصلة جغرافياً بريف حمص الجنوبي الغربي، حيث منطقة القصير معقل الحزب البارز على الأراضي السورية. واستهدف طيران إسرائيلي، فجر أمس الثلاثاء، مواقع عسكرية في منطقة القلمون، وفق وكالة «سانا» التابعة للنظام. وقالت الوكالة إنه «حوالى الساعة 00:42 بعد منتصف ليل السبت الأحد شنّ العدو الإسرائيلي عدواناً جوياً من اتجاه الجولان السوري المحتل، مستهدفاً عدداً من النقاط في المنطقة الجنوبية، وقد تصدت وسائط دفاعنا الجوي لصواريخ العدوان وأسقطت بعضها. وأسفر العدوان عن إصابة عسكري بجروح ووقوع بعض الخسائر المادية». من جانبه، أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان، في بيان، أن الغارات دمرت مستودع أسلحة لـ«حزب الله» اللبناني بشكل كامل، مشيراً إلى أن النيران اندلعت في الأماكن المستهدفة. وفي السياق، أكدت مصادر في وحدات الرصد والمتابعة التابعة للمعارضة السورية، لـ«العربي الجديد»، أن الغارات استهدفت نقاطاً داخل مطار الناصرية العسكري الواقع في القلمون بريف دمشق، وكتيبة الهندسة الواقعة بين بلدتي القسطل وقلدون، شمال العاصمة دمشق. وأشارت المصادر إلى أن الغارات الجوية استهدفت أيضاً مستودعات أسلحة تابعة للحزب، ومصنع ذخائر ومستودع أسلحة في بلدة دنحة، مقابل جبل المكاسر بين معلولا وقلدون، ومستودعات ذخيرة بالقرب من القطيفة في منطقة القلمون الشرقي.

وكان الطيران الإسرائيلي قد استهدف، الأحد الماضي، عدة مواقع في منطقة القلمون، وخاصة في محيط يبرود وجيرود، ما يدفع للاعتقاد أن «حزب الله» يعزّز مواقعه في هذه المنطقة. وقال الباحث في مركز «جسور» للدراسات وائل علوان، وهو المتابع عن كثب لملف القصف الإسرائيلي للمواقع العسكرية في سورية، إنه «بعد أحداث غزة التي بدأت في أكتوبر/ تشرين الأول 2023 ركزت إسرائيل في قصفها على سورية على قادة الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني والفصائل الفلسطينية المرتبطة بهما». وأضاف، في حديث مع «العربي الجديد»: «في الوقت نفسه استمرت برصد جميع التحركات الإيرانية في سورية المتعلقة بنقل الأسلحة النوعية والقذائف والصواريخ ومنظومات التوجيه والرادارات والطيران المسير».

وأشار إلى أن إسرائيل «رصدت في منتصف مارس/ آذار الحالي شحنات جديدة من الأسلحة نقلتها المجموعات الإيرانية إلى مستودعات ومخازن في القلمون وتقوم بقصفها، ومنها مستودع 312 التابع لإدارة التسليح لدى النظام السوري، لكن الحرس الثوري الإيراني يسيطر عليه بشكل كامل». وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أنه أحصى منذ مطلع العام الحالي 25 مرة استهدفت فيها إسرائيل الأراضي السورية، 17 منها جوية و8 بصواريخ أرضية، أسفرت عن إصابة وتدمير نحو 49 هدفاً ما بين مستودعات للأسلحة والذخائر ومقرات ومراكز وآليات.

من جهته، بيّن الرائد الطيار يوسف حمود، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الطيران الإسرائيلي استهدف في الغارة التي شنها بعد منتصف ليل الاثنين الماضي مستودع أسلحة استراتيجية للحرس الثوري الإيراني في منطقة القلمون. وبحسب حمود، فإن «الفيديوهات التي نشرت للتفجير تبيّن أن الغارة استهدفت صواريخ طويلة ومتوسطة المدى وصلت أخيراً لتنقل إلى «حزب الله» اللبناني». وأوضح حمود، المنشق عن قوات النظام، أن منطقة القلمون لها أهمية استراتيجية «حيث تضم ثلاث مطارات، هي السين والتي فور والناصرية»، مضيفاً أن الحرس الثوري الإيراني يسيطر بالكامل على مطار الناصرية، شمال شرقي دمشق. وبيّن أن منطقة القلمون تقع في منتصف ما يُعرف بـ«الطريق البري الإيراني» الذي يبدأ من شرق سورية وينتهي في منطقة البقاع اللبنانية، وتُنقل من خلاله الأسلحة والعناصر والذخيرة، مرجحاً استمرار الضربات الإسرائيلية على منطقة القلمون والجنوب السوري على وجه العموم. وقال: جنوب سورية تحول إلى مستودع إيراني كبير لأسلحة استراتيجية، وخاصة في ريف العاصمة وفي جبل قاسيون المطل عليها وفي ريف درعا، وخاصة منطقة تل الجموع. وتقع منطقة القلمون إلى الشمال من دمشق، وهي منطقة متراميةالأطراف تمتد من الحدود السورية اللبنانية غرباً إلى البادية السورية شرقاً، ومن أطراف دمشق جنوباً إلى ريف حمص الجنوبي شمالاً. وتضم المنطقة العديد من المدن والبلدات، لعل أبرزها جيرود ويبرود ودير عطية وقارة والنبك والقطيفة وعسال الورد.

مصادر: الغارات استهدفت نقاطاً داخل مطار الناصرية

شرق غرب

نائب فرنسي: باريس شريكة بإبادة غزة

اتهم البرلماني الفرنسي المعارض توماس بورتس، عن حزب «فرنسا غير الخاضعة»، أمس الثلاثاء، الحكومة الفرنسية، بأنها «شريكة في جريمة الإبادة الجماعية» التي ترتكبها إسرائيل في غزة. وانتقد بورتس في منشور على منصة «إكس»، باريس بسبب «غضّها الطرف» عن الجنود فرنسيي الأصل ممن يقاتلون «إلى جانب مجرمي الجيش الإسرائيلي لتدمير الشعب الفلسطيني».

(الأناضول)

مصادر: بوتين يزور الصين في مايو

نقلت وكالة «رويترز»، أمس الثلاثاء، عن 5 مصادر مطلعة، تأكيدها أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (الصورة) سيزور الصين في مايو/أيار المقبل لإجراء محادثات مع الرئيس شي جين بينغ. وقال أحد المصادر إن الزيارة من المرجح حدوثها في النصف الثاني من مايو، فيما قال مصدران إنها ستأتي قبل رحلة مقررة لشي إلى أوروبا. وردأ على ذلك، قال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، أمس، إنه «يجري الإعداد لعدد من الزيارات الرئاسية والاتصالات رفيعة المستوى»، مضيفاً للصحافيين: «سنبلغكم حين يقترب موعدها».

(رويترز)

الأردن: إحباط عملية تهريب جديدة للمخدرات

أعلن الأمن الأردني، أمس الثلاثاء، إحباط عملية تهريب 237 ألف حبّة مخدرة من سورية إلى الأراضي الأردنية عبر معبر جابر الحدودي. وقال المتحدث باسم دائرة الجمارك الأردنية، سائد علي عاشور، إن كوادر الجمارك ومكافحة المخدرات والأجهزة الأمنية تمكنوا من إحباط تهريب 237 ألف حبة كبتاغون بعد الاشتباه بمركبتي شحن، موضحاً أن المركبة الأولى كانت محمّلة بطاولات خشبية، والثانية بأسِرّة أطفال.

(العربي الجديد)

تونس وليبيا تغلقان معبر رأس جدير

قالت وسائل إعلام في تونس، وكذلك حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، أمس الثلاثاء، إن البلدين أغلقا معبر رأس جدير الحدودي بعد نشوب اشتباكات مسلحة. وقالت وزارة الداخلية الليبية، إن مجموعات خارجة على القانون هاجمت المعبر، مضيفة أن «هذا العمل لن يتم السكوت عنه»، فيما ذكرت إذاعة تطاوين أن السلطات التونسية أغلقت المعبر «حفاظاً على سلامة المواطنين المتجهين إلى ليبيا».

(رويترز)

عودة الهدوء إلى الحدود بين أفغانستان وباكستان

أعلنت كل من حكومة «طالبان» في أفغانستان، والشرطة الباكستانية، أمس الثلاثاء، توقف المواجهات عند الحدود بين البلدين، والتي اندلعت بعد ضربات جوية شنتها إسلام آباد أول من أمس في شرق أفغانستان وأوقعت قتلى. وقال المتحدث باسم حكومة «طالبان»، إن «إطلاق النار توقف والوضع هادئ»، فيما أكد مسؤول كبير في شرطة إقليم كورام الباكستاني أن «الهدوء يسيطر عند الحدود والقوى الأمنية عزّزت مواقعها».

(فرانس برس)

قضية

قانون الانتخابات العراقي

حلفاء إيران مختلفون بشأن تعديل جديد

يشهد تحالف «الإطار التنسيقي» الحاكم في العراق تباينات بين أطرافه، بخصوص مشروع جديد لتعديل قانون الانتخابات، وذلك وفق حسابات ضيّقة للربح والخسارة، قد يكون أبرزها بين رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي وتحالفات مرتقبة تثير قلقه. وتقول مصادر إن «الإطار التنسيقي» يجري نقاشات حول التعديل، فيما يكشف سياسيون أن الخلافات تتعلّق بنظام الدائرة الواحدة وتعديله إلى نظام الدوائر المتعددة، وذلك بهدف سياسي يرتبط بشكل كبير بمحاولة هذه الأطراف الاستحواذ على أغلبية المقاعد

بغداد ـ **عادل النواب**

يشهد تحالف «الإطار التنسيقي» الحاكم في العراق، والذي يضمّ حلفاء إيران، تباينات وصفت بالكبيرة بين أطرافه السياسية، بخصوص مشروع جديد لتعديل قانون الانتخابات التشريعية العامة في البلاد، بعد أقل من عامين على تعديله وإجراء الانتخابات العراقية الأخيرة في العام 2021 على أساسه. المشاورات الجديدة كشفت عنها أطراف عديدة، أبرزها رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي الذي قال في مقابلة مع وكالة الأنباء العراقية (واع)، في الثامن من شهر مارس/ آذار الحالي، إن «هناك قراءات لدى كتل وقوى سياسية بأن الدوائر المتعددة هي الخيار الأفضل فيما يرى آخرون أن الدائرة الواحدة هي الأفضل». وأكد المالكي عدم وجود قرار نهائي داخل «الإطار التنسيقي» بتعديل قانون الانتخابات، إنما «أفكار طُرحت وهي قيد المناقشة والحوار، بعضها يتعلق بالعودة إلى الدوائر المتعددة وأخرى دوائر متعددة مع اعتماد الفائز الأعلى، فيما يفضّل آخرون البقاء على الدائرة الواحدة». وقال المالكي إن «من الأفكار الأخرى المطروحة ما تتعلق بالمسؤولين التنفيذيين وبعدم مشاركتهم في الانتخابات إلا بعد تقديم استقالتهم قبل 6 أشهر من الانتخابات لعدم السماح باستثمار إمكانات الدولة»، لافتاً إلى أن «هذه الأفكار غير متفق عليها لا في داخل الإطار التنسيقي ولا في ائتلاف دولة القانون ولا مع بقية القوى السياسية».

ومنذ الغزو الأميركي، عرف العراق ثلاثة قوانين انتخابية خضعت اثنتان من نسخها لتغييرات جذرية، مع استحداث فقرات أو إضافة عليها في النسخة الثالثة. وفي حال الذهاب إلى تعديل القانون الحالي، فستكون هذه الخطوة الرابعة من نوعها، والتي عادة ما تتم بناءً على توافق سياسي يكون في الغالب للقوى الرئيسة الدور الأكبر فيه، بحثاً عن مكاسب سياسية أو مساعٍ للإبقاء على أوزانها الانتخابية.

وفي هذا السياق، تحدثت مصادر سياسية في العاصمة بغداد، عن انعقاد جلستي مناقشات بين قوى «الإطار التنسيقي» أخيراً بشأن قانون الانتخابات وتعديله. وقال نائب عن تحالف «الإطار التنسيقي»، لـ«العربي الجديد»، إن هناك «قبولاً بالتعديل (القانون) لكن كيف ومتى وما هي الصيغة؟ فهذا ما لم يتضح حوله أي شيء حتى الآن». ولفت في هذا السياق إلى أن «مسألة حرمان الوزير ورئيس الوزراء من الترشح ستكون أول بنود التعديل، وكذلك إعادة السماح لعراقيي الخارج بالمشاركة في الانتخابات». ووفقاً للمصدر، فإن «كتلة دولة القانون بزعامة نوري المالكي، تسعى إلى العودة لنظام الدوائر المتعددة بدل الدائرة الواحدة لكل محافظة، بعد تراجع أصواتها في الانتخابات العراقية الأخيرة وهذا ما ترفضه قوى أخرى داخل الإطار، حصلت على مكاسب من الدائرة الواحدة في قانون الانتخابات». وبيّن أن «قوى في الإطار التنسيقي تخشى العودة إلى نظام الدوائر المتعددة، خوفاً من فقدانها المقاعد البرلمانية مجدداً، كونها غير قادرة بشكل تام على تنظيم قواعدها الشعبية، وهي لا تريد فقدان الأصوات وتشتتها كما حصل خلال الانتخابات البرلمانية عام 2021، ولهذا السبب فإن هناك خلافات حادة ما بين قوى الإطار». عضو تحالف «الإطار التنسيقي»، علي الفتلاوي، قال لـ«العربي الجديد» إن «هناك اختلافات في وجهات النظر بين قوى الإطار التنسيقي بشأن كيفية تعديل قانون انتخابات البرلمان، وهذا أمر طبيعي، كون التحالف يضم مجموعة من الكتل والأحزاب، ولكل جهة رأيها السياسي، والإطار ليس حزباً سياسياً حتى يكون موحداً، بل هو إطار لتنسيق المواقف». وبيّن أن «الإطار التنسيقي مستمر في الحوار بين قواه للاتفاق على شكل قانون الانتخابات التشريعية، كما ستكون هناك مشاركة في الملف مع القوى السياسية الأخرى السنية والكردية، وحتى التيار الصدري». وقال حول ذلك إن «الأبواب مفتوحة لهم للحوار بهذا الخصوص، فلا نية بتهميش أو إقصاء أي جهة سياسية».

ولفت إلى أن «الإطار شهد خلال الفترات الماضية اختلافات في وجهات النظر حول عدد من الملفات، لكن في النهاية كان الاتفاق حاصلاً، ولهذا سيكون هناك اتفاق قريب بشأن القانون»، معتبراً أن «الانقسام في الرأي هو حالة صحية، وأمر طبيعي في العمل السياسي». عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني، وفاء محمد كريم، أوضح لـ«العربي الجديد» أن التحالف الحاكم في بغداد «لم يطرح علينا أو على القوى السياسية السنية بشكل رسمي قضية تعديل قانون الانتخابات البرلمانية، ونعتبر أن أي تعديل على القانون الحالي يحتاج إلى تفاهم كل الأطراف السياسية، وليس من حق أي جهة مصادرة آراء وتوجهات باقي الأطراف السياسية».

وبيّن كريم أن «الحزب الديمقراطي الكردستاني لا يتأثر بأي قانون انتخابات سواء كان ضمن الدوائر المتعددة أو الدائرة الواحدة لكل محافظة، فجمهور الحزب ثابت، لكن يبقى هناك موقف من أي تعديل، خصوصاً في ما يتعلق بقضية إعادة السماح للعراقيين في الخارج بالمشاركة في الانتخابات، أو عدم السماح لهم مجدداً، فكل هذه الفقرات يجب أن تناقش ويكون حولها توافق سياسي». ورأى عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني أن «الخلاف السياسي داخل الإطار التنسيقي بشأن شكل قانون انتخابات مجلس النواب، هو الذي منع الإطار من مفاتحة باقي الأطراف حول القانون، فالإطار يريد أن يوحد موقفه قبل دخوله في أي حوارات مع الأطراف السنية والكردية». في المقابل، قال رئيس مركز التفكير السياسي إحسان الشمري، لـ«العربي الجديد»، إن «أغلبية قوى الإطار التنسيقي مع التوجه نحو إعادة تقييم قانون الانتخابات البرلمانية، خصوصاً ما يتعلق بالدائرة الواحدة والذهاب نحو تعديله إلى الدوائر المتعددة، بهدف سياسي يرتبط بشكل كبير بمحاولة هذه الأطراف الاستحواذ على أغلبية المقاعد، خصوصاً أنها كانت متصدرة على أساس هذا القانون، وأوّلها ائتلاف دولة القانون». وبيّن الشمري أن «بعض قوى الإطار التنسيقي ترى في المقابل أن الذهاب نحو الدوائر المتعددة سوف يخفض مستوى ثقلها البرلماني وأيضاً السياسي، ولهذا فهي تعارض هذا التعديل، وهناك خلاف وانقسام داخل الإطار التنسيقي بشأن تعديل هذا القانون».

وأضاف رئيس مركز التفكير السياسي أن «التحالف السياسي المرتقب بين كتلة محمد شيّاع السوداني وكتلة عصائب أهل الحق (بزعامة قيس الخزعلي)، يرى أن الدوائر المتعددة تقوّض مشروعهم السياسي بشكل كبير جداً، وهذا الرفض ممكن أن يلتحق به عمار الحكيم، ولهذا السبب فإن هذا الثلاثي داخل الإطار (السوداني، الخزعلي، الحكيم) يرفض مشروع التعديل الذي يصر عليه ائتلاف دولة القانون، لأنه يقوّض نفوذهم ويؤثر على تحالفهم السياسي الانتخابي المرتقب». ورأى الشمري أن «بعض أطراف الإطار التنسيقي ترى أن الذهاب نحو الدوائر المتعددة سيعيد خصمهم السياسي التيار الصدري، الذي يمكن أن يحصد ذات المقاعد التي حصل عليها سابقاً، بل أكثر من ذلك بكثير، ولهذا فإن هناك رفضاً لتعديل القانون، خصوصاً أن هناك محاولة من المالكي للتقرب من الصدر مجدداً، لاستمرار الثنائية الشيعية (المالكي، الصدر) المهيمنة على القرار السياسي».

وختم بقوله إن «تعديل قانون انتخابات مجلس النواب من جديد لا يرتبط برغبة الناخبين، بل بمصالح القوى التقليدية التي تعمل على تغيير هذا القانون لغرض فرض نفوذهم السياسي، وهذا التعديل يكرّس المصالح السياسية»، لافتاً إلى أن «هكذا قوانين لا تقرّ عادة إلا بعد توافق بين مصالح القوى التقليدية».

من فرز الأصوات في انتخابات 2021 (أحمد الربيعي/فرانس برس)

حرمان الوزير ورئيس الوزراء من الترشح من بنود التعديل

تحالف السوداني المرتقب لا يحبذ نظام الدوائر المتعددة

استغلال غياب التيار الصدري

قال مصدر سياسي لـ«العربي الجديد»، إن هناك «قوى في الإطار التنسيقي تريد استغلال غياب التيار الصدري»، بزعامة مقتدى الصدر (الصورة)، وذلك «لتمرّر قانون انتخابات يضمن لها الحصول على أغلبية مقاعد البرلمان في حال قرّر الصدريون المشاركة في الانتخابات المقبلة». علماً أن «التيار الصدري» تصدر نتائج الانتخابات العراقية التشريعية في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، ما أثار خلافات عدة، وصولاً إلى سحب الصدر نوابه من البرلمان.

تونس

هل يختم قيس سعيّد ولايته بلا محكمة دستورية؟

مع اقتراب ولاية الرئيس التونسي قيس سعيّد من نهايتها فإنه لا بوادر لتركيز المحكمة الدستورية على الرغم من أن الأمر يسير، إذ أصبح تعيين القضاة بالصفة

تونس ـ **آدم يوسف**

لم يبق على إجراء الانتخابات الرئاسية التونسية في الخريف المقبل، ونهاية ولاية الرئيس قيس سعيّد سوى أشهر معدودة، من دون أي بوادر لتركيز المحكمة الدستورية، التي بقيت حبراً على ورق في دستور يوليو/تموز 2022، ما اعتبره خبراء تأجيلاً غير مبرر، سببه غياب الإرادة السياسية. ومرت أربع سنوات ونصف السنة منذ انتخاب سعيّد رئيساً للبلاد، في سبتمبر/أيلول 2019، منها نحو ثلاث سنوات من الحكم الفردي منذ انقلاب يوليو 2021. وتعيش البلاد فراغاً دستورياً في مجالات الرقابة على المراسيم والتشريعات، منذ صدور دستور 2022، الذي صاغه سعيّد بمفرده، ليمنح نفسه صلاحية اختيار وتعيين أعضاء المحكمة الدستورية بنفسه.

واحتفى البرلمان التونسي منذ أيام بمرور سنة على انطلاق عمله في 13 مارس/آذار العام الماضي، من دون أن تتم مناقشة قانون أساسي ينظم المحكمة الدستورية، رغم ما يخوّله الدستور للبرلمانيين من صلاحية اقتراح القوانين، بحجة انتظار مبادرة من رئيس الجمهورية لم تأت بعد. ورأى خبراء قانونيون أن عدم تركيز المحكمة الدستورية حتى اليوم، على الرغم من امتلاك سعيّد كل الصلاحيات لذلك، غير مبرر، ويتناقض مع غالبية خطاباته التي عابت البرلمانات والحكومات قبل انقلابه على السلطة في 25 يوليو 2021. واعتبر الخبراء أن غياب المحكمة الدستورية قبل 2021 بعد أحد أسباب تمكن سعيّد من التفرد بالسلطات وتأويل النص الدستوري، عبر تعليق العمل بدستور 2014، وإقراره حل الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين (المحكمة الدستورية الوقتية). واستغرب أستاذ القانون العام رابح الخرايفي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، «عدم إصدار القانون المنظم للمحكمة الدستورية الذي سيضبط عملها ومهامها». ويرأيه «هناك تأخر غير مبرر لتركيز المحكمة الدستورية لأن هناك يسراً في تكوين المحكمة من حيث العضوية، لأنه لم يعد هناك إشكال على مستوى التجاذبات والانتخابات كما كانت في دستور 2014 وقانون 2015، فقد أصبح تعيين القضاة بالصفة، وهم معلومون حسب الأقدمية وصفاتهم». وتساءل إن كان «عدم مبادرة النواب بتقديم مشروع قانون للمحكمة يعود إلى جهل أو تقاعس أو عدم إدراك لقيمة المحكمة الدستورية». وشدد على أن «قيمة المحكمة الدستورية تتلخص في الرقابة على القوانين الصادرة بعد تركيزها، والقوانين المناقشة في البرلمان لا تصدر إلا إذا كانت دستورية، ومن جهة أخرى كل القوانين التي يُطعن فيها عن طريق الدفع بعدم دستوريتها سيتم النظر فيها».

وينص البند 125 من دستور 2022 على أنّ «المحكمة الدستورية تتركب من تسعة أعضاء، ثلثهم الأول من أقدم رؤساء الدوائر بمحكمة التعقيب، والثلث الثاني من أقدم رؤساء الدوائر التّعقيبية بالمحكمة الإدارية، والثلث الثالث والأخير من أقدم أعضاء محكمة المحاسبات». بدوره، اعتبره أستاذ القانون الدستوري، مبروك الحريزي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه «كان يمكن للمحكمة الدستورية أن تنظر في القرارات والتعديلات التي أدخلها الرئيس على القانون الانتخابي، والتي مست تركيبة هيئة الانتخابات وطريقة عملها، وهي تؤثر بطريقة غير مباشرة على الانتخابات الرئاسية المقبلة». وقال: «كانت المحكمة الدستورية ستنظر، لو كانت موجودة، في دستورية القوانين. وفي غيابها، وبسبب عدم تنقيح القانون الانتخابي بخصوص شروط الانتخابات الرئاسية، سيتم تطبيق الدستور مباشرة، وستنظر المحكمة الإدارية في الطعون التي تخص القرارات التي تصدرها هيئة الانتخابات في علاقة بتطبيق الدستور». وأضاف: «للأسف تصرف المحكمة الإدارية بعد 25 يوليو أصبح ضعيفاً ومرتبكاً، وليست المحكمة الإدارية التي تعودنا عليها». وقال الحريزي: «انطلاقاً من المنظومة القانونية بعد الانقلاب نتبين التناقض بين الشعارات التي كانت مرفوعة في السابق في علاقة بالمحكمة الدستورية وفق (دستور) 2014، فقد كانت مجرد سبب لخرق دستور 2014، واليوم الرئيس يريد العمل خارج أي رقابة». وأضاف أن «طريقة تشكيل المحكمة الجديدة مبسطة وطريقة تعيينها يسيرة من القضاة بصفاتهم، ولا شيء يمنع الرئيس، الذي يسيطر على كامل المنظومة، من تعيين قضاة المحكمة وبالسرعة المطلوبة». واعتبر أنه في «دراسة لشخصية الرئيس فهو يريد فرض رؤية ذات بعد واحد، وبالتالي يخشى وجود محكمة دستورية حتى إذا كانت ضعيفة أو معيّنة، فكل قوى الضغط التي كانت موجودة قام بإضعافها وحلها».

من جهته، استغرب أستاذ القانون الدستوري خالد الدبابي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، عدم «تقدم الرئيس أو البرلمان بأي خطوة في اتجاه تركيز المحكمة الدستورية، التي لم يعد تركيزها يمر بإجراءات معقدة مثلما كان في دستور 2014، فلا وجود لانتخابات أو ترشحات أو محاصصة حزبية، بل أصبح أعضاؤها معلومين ومعيّنين بصفتهم». واعتبر أن «الأمر يحتاج إلى التصويت على قانون أساسي يتعلق بالمحكمة الدستورية من قبل مجلس نواب الشعب لتنظيم عملها. وبالرغم من مرور سنة على انطلاق عمل المجلس، فإنه لم يبادر أو يُعبر عن جدية في هذه المسألة». وفسر أن «غياب المحكمة الدستورية خطير على التوازن بين السلطات، والنتيجة الفعلية والمباشرة لهذا في دستور 2022 أن السلطات وعلى رأسها رئاسة الجمهورية تحتكر لوحدها سلطة تأويل الدستور، في حين أن رئاسة الجمهورية، باعتبارها سلطة مُؤسَسة بالدستور، عليها أن تخضع للرقابة الدستورية، لا أن تتحول هذه المؤسسة السياسية إلى قاض دستوري يحتكر التأويل الرسمي والأخير للقواعد الدستورية، وهو ما يعد أمراً خطيراً على دولة القانون وعلى احترام علوية الدستور والفصل بين السلطات».

تقترب ولاية سعيّد من الانتهاء (محمد حسان/Epa)

الحريزي: الرئيس يخشى وجود محكمة دستورية حتى لو ضعيفة

سيرة

تورغوت ألتنوك... «سائح» حزبي مرشح لبلدية أنقرة

رشّح «العدالة والتنمية» التركي رئيس بلدية كيتشوران في قضاء أنقرة، تورغوت التنوك، للمنافسة على رئاسة بلدية أنقرة الكبرى

أنقرة ـ **زاهر البيك**

يخوض القيادي في حزب «العدالة والتنمية» التركي، رئيس بلدية كيتشوران في قضاء أنقرة، تورغوت التنوك، المنافسة على رئاسة بلدية أنقرة الكبرى مرشحاً عن التحالف الجمهوري الحاكم، في الانتخابات البلدية التركية المقررة في 31 مارس/ آذار الحالي. فمنذ الفوز الأخير في الانتخابات العامة والرئاسية، يركز التحالف الحاكم بقيادة «العدالة والتنمية» على استعادة المدن الكبرى، ومن بينها العاصمة التي خسرها في الانتخابات المحلية السابقة (2019)، ما يجعلها مصيرية بالنسبة له كما هي بالنسبة للمعارضة.

ولد التنوك عام 1962 في منطقة بالا في أنقرة، وحصل على تعليمه العالي في مجال القانون الدولي، وبدأت حياته السياسية في حزب «الحركة القومية» الذي سرعان ما شغل فيه منصب رئيس منطقة كيتشوران في سن 25 عاماً، وشغل لاحقاً منصب رئيس مقاطعة أنقرة وعضو المجلس التنفيذي المركزي للحزب، وتم انتخابه رئيساً لبلدية كيتشوران عن «الحركة القومية» في الانتخابات المحلية في عام 1994. انفصل التنوك عن «الحركة القومية»، وفي الانتخابات المحلية في 1999 تم انتخابه مجدداً رئيساً لبلدية كيتشوران عن حزب «الفضيلة» الإسلامي الذي تم إغلاقه في 2001 ليكمل الرجل بعدها مسيرته السياسية الجديدة في «العدالة والتنمية»، إذ كان من بين أوائل رؤساء البلديات الذين انضموا إلى الحزب حين تأسيسه ومثّله في انتخابات البلدية ذاتها في عام 2004 وفاز بها. لم يتوقف التنوك عند بلدية كيتشوران كهدف سياسي له، فقد خاض في 2009 سباق ترشح داخلي لمنصب رئيس بلدية أنقرة الكبرى لكنه خسره لصالح رئيسها حينها، مليح غوكتشيك. استقال من «العدالة والتنمية» في 2013، ثم أعلن في الانتخابات المحلية لعام 2014 ترشحه عن بلدية كيتشوران من حزب «الاتحاد الكبير»، وأنهى الانتخابات في المركز الثاني بنسبة 30,3 في المائة في أول خسارة له في المدينة. عاد التنوك إلى «العدالة والتنمية» في عام 2019 خصوصاً بعد إقصاء غوكتشيك عن منصبه وأصبح مرشحاً لرئاسة بلدية كيتشوران من جديد ليفوز بها مرة أخرى.

وحول مسيرته السياسية التي تميزت بتحولات متعددة، قالت الباحثة رانا بي أوغلو، لـ«العربي الجديد»: «لو نظرنا إلى تنقّل التنوك بين الأحزاب وفق ما تمليه المصالح الانتخابية نجده شخصية براغماتية، ولو دققنا في الأحزاب التي انتمى إليها بدءاً من الحركة القومية (قومي محافظ) مروراً بحزب الاتحاد الكبير (قومي إسلامي)، وحزب الفضيلة (إسلامي محافظ)، وانتهاء بحزب العدالة والتنمية (محافظ)، نجد أن حركته وتذبذبه كانت في ذات الاتجاه القومي اليميني المحافظ، وبذلك أرجح وصف شخصيته بأنها مزيج بين البراغماتية والأيديولوجية». لطالما حرص «العدالة والتنمية» على اختيار مرشحين معتدلين أو محافظين سعياً للأصوات الكردية كما حدث في الانتخابات المحلية في 2019، حيث قدم لأنقرة ذات الحضور القومي البارز، شخصية محافظة، هو محمد أوزاسكي، وبالفعل كسب الحزب بعض أصوات الأكراد، ولكنه خسر الكثير من أصوات القوميين الذين رجحوا فوز قومي هو منصور يافاش القيادي في حزب «الشعب الجمهوري» المعارض، والذي فاز بالانتخابات. لذلك حرص الحزب هذه المرة على ترشيح قومي آخر، هو التنوك، لكن هذا الخيار قد يقلق الأصوات الكردية المحافظة على اعتبار المخاوف التقليدية من التيار القومي، وفقا للباحثة بي أوغلو، التي لفتت إلى أن التنوك يحاول تجاوز هذه المشكلة من خلال نبذ الخلافات الدينية والنزعات الانفصالية والتركيز على رمز مصطفى كمال أتاتورك وحرب الاستقلال بحيث لا يغضب القوميين ويؤكد في الوقت نفسه على وحدة وقداسة الوطن على اعتبار أن الأتراك والأكراد قاتلوا معاً لأجله.

من جهة أخرى، يبدو التنوك ذا حظوة أكبر عند الطائفة العلوية نظراً لتسامحه الفكري معها وعلاقته مع أعيانها. فقد التقى التنوك بشخصيات علوية مختلفة تزور أنقرة خلال حملته الانتخابية الجارية وقدم لها سيف ذا الفقار. وفي السياسة الخارجية، يتبنى التنوك الموقف القومي المحافظ التقليدي من خلال دعم فلسطين لأجل نيل الحرية، كما هاجم إسرائيل ووصف عدوانها على غزة بالإبادة الجماعية. يقدم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، التنوك باعتباره الاسم الوحيد الذي يمكنه الحصول على أصوات منافسه يافاش القومية. من الجدير بالذكر هنا أن التنوك ويافاش لديهما تاريخ مشترك، حيث كانا ينتميان إلى حزب «الحركة القومية» اليميني المتطرف في الماضي قبل أن يتبنى كل منهما اتجاهاً سياسياً مختلفاً، بل متضاداً. وبعيداً عن جدل الترشيح نفسه، يواجه التنوك تحدياً رئيساً متمثلاً بالنظرة الإيجابية إلى يافاش في أنقرة على اعتبار أنه جنّب نفسه الدخول في النقاشات السياسية وبقي على علاقة جيدة مع الجميع من دون صدامات كثيرة على عكس تاريخ مرشح التحالف الجمهوري. ووفقاً لصحيفة «يني شفق»، فستكون المعركة على بلدية أنقرة أكثر شراسة ومن الصعوبة بمكان محاولة التنبؤ بنتائجها من الآن. ويتميز التنوك، إضافة إلى توجهاته القومية المعروفة وتاريخه السياسي والإداري الطويل، بأنه ابن أنقرة ومعروف داخل نسيج المدينة المجتمعي، كما أن أعماله التي تركها خلال ولايته تشفع له عند عدد من الناخبين، فقد تم إدراج كيتشوران التي أصبحت مركزاً سياحياً خلال فترة ولايته، تحت عنوان «أماكن للزيارة» في كتالوغ منشورات وزارة الثقافة والسياحة بعد التطورات التي حصلت فيها. فقد عززت مشاريع إعادة الإعمار وأعمال البنية التحتية والبنية الفوقية في الأحياء الفقيرة لهذه المنطقة من حظوظ التنوك في الفوز.

حرص التنوك على تعزيز مفهوم الوحدة القومية في تركيا

تنقّل التنوك بين عدد من الأحزاب (بتول أيالي/الأناضول)

شرق غرب

تجدد الاشتباكات بين «تحرير الشام» وقوات النظام

تجددت، أمس الثلاثاء، الاشتباكات بين «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) وقوات النظام السوري على محور كفرعمة في ريف حلب الغربي، إثر محاولة تقدم قوات النظام. وقال الناشط مصطفى المحمد إن الاشتباكات ترافقت مع قصف قوات النظام قرى وبلدات في غرب حلب، فيما قالت مصادر محلية إن «الهيئة» قصفت مواقع النظام.

(العربي الجديد)

باشينيان: إعادة مناطق متنازع عليها لأذربيجان أو حرب بنهاية الأسبوع

حذر رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان (الصورة)، أمس الأول الاثنين، من أن بلاده قد تواجه حرباً مع أذربيجان إذا لم تتوصل معها إلى تسوية بشأن إعادة بعض الأراضي الأذربيجانية، التي تسيطر عليها أرمينيا. وقال باشينيان، خلال اجتماع مع سكان من المناطق الحدودية في منطقة تافوش شمال أرمينيا: «يمكننا أن نغادر هنا الآن، لنذهب إلى أذربيجان ونقول لها لا، لن نفعل أي شيء، وهذا يعني أنه بنهاية الأسبوع ستبدأ حرب».

(رويترز)

كوبا تحتجّ على تصريحات أميركية

احتجت الحكومة الكوبية، أمس الثلاثاء، على تصريحات وصفتها بـ«التدخل في شؤونها» من جانب السفارة الأميركية، في أعقاب تظاهرات منددة بانقطاع التيار الكهربائي ونقص الغذاء في البلاد. وسلمت الخارجية الكوبية مذكرة تضم الشكوى إلى القائم بأعمال البعثة الدبلوماسية الأميركية في هافانا، بنجامين زيف. وكانت السفارة قد حثت في منشور على «فيسبوك» الحكومة الكوبية «على احترام حقوق المتظاهرين، وتلبية الاحتياجات المشروعة للشعب الكوبي».

(أسوشييتد برس)

بنما تتهم نيكاراغوا بالتدخل في شؤونها

اتهمت بنما، أمس الثلاثاء، نيكاراغوا بالتدخل في شؤونها الداخلية، عن طريق السماح للرئيس السابق ريكاردو مارتينيلي بمواصلة انتقاد النظام القضائي للبلاد، ودعم حلفائه السياسيين من داخل مقر سفارة نيكاراغوا في العاصمة، بنما سيتي، حيث يحتمي منذ أكثر من شهر، بعدما تحركت السلطات لاعتقاله لإدانته بتهمة غسيل أموال.

(أسوشييتد برس)

كرواتيا: رفض ترشح الرئيس للانتخابات

رفضت المحكمة الدستورية في كرواتيا، أمس الثلاثاء، ترشح الرئيس زوران ميلانوفيتش (الصورة) لخوض الانتخابات العامة المقبلة، وقضت بأنه يتعين عليه الاستقالة من منصبه قبل القيام بأي محاولة ليصبح رئيساً للوزراء. وكان ميلانوفيتش قد أعلن، في تصريح صحافي الجمعة الماضي، أنه يرغب في الترشح عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي اليساري المعارض في الانتخابات البرلمانية المقررة في 17 إبريل/ نيسان المقبل. ويهدف من وراء ترشحه إلى إطاحة أندريه بليتكوفيتش، رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي، الذي يتولى رئاسة الحكومة.

(فرانس برس)

تحتدم الخلافات بين الصين والفيليبين بفعل الصراع على بحر الصين الجنوبي، الناجم عن رواية تاريخية وجغرافية يتمسك كل طرف بنسخته منها، فيما تبدو خيارات مانيلا وبكين محدودة بسبب حذر البلدين من الانزلاق إلى صدام أوسع، لا سيما وسط إطار تنافس وصراع دوليين بين الصين والولايات المتحدة

خيارات محدودة لمنع صدام واسع بين بكين ومانيلا

صراع بحر الصين الجنوبي

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

عنصران من خفر السواحل الصيني، بحر الصين الجنوبي، مارس الحالي (ازرا اكايان/ Getty)

شهد بحر الصين الجنوبي خلال الأيام الأخيرة صدامات قوية بين الصين والفيليبين، على خلفية صراع السيادة بين البلدين بشأن الجزر المتنازع عليها في المنطقة. وفي أحدث صدام وقع قبل أسبوعين، قالت مانيلا إن سفن خفر السواحل الصينية تسببت في تصادمين مع زورقين فيليبينيين بالقرب من جزيرة سكند توماس شول المرجانية، المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي وذلك عبر فتح خراطيم المياه عليهما. في المقابل، قالت بكين «إنها اتخذت إجراءات رقابية ضد التسلل غير القانوني للسفن الفيليبينية إلى مياهها الإقليمية».

أيضاً في وقت سابق من الشهر الحالي، اتهمت مانيلا خفر السواحل الصينية بنشر حاجز عائم في منطقة سكاربورو شول المتنازع عليها، وقيامها بإجراء مناورات عسكرية في المنطقة. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية ماو نينغ، إن تحرك خفر السواحل في المنطقة التي تسمى جزيرة هوانغ يان باللغة الصينية، كان ضرورياً لأنها أراض متأصلة للصين، ودعت الولايات المتحدة إلى الامتناع عن استخدام الفيليبين أداة لزعزعة الاستقرار في بحر الصين الجنوبي، وقالت إنه يتعين على الفيليبين أيضاً الكف عن كونها ألعوبة في يد الولايات المتحدة. من جهته، حذر الرئيس الفيليبيني فرديناند ماركوس الابن، من خطر نشوب صراع مسلح بين البلدين، وقال على هامش القمة الخاصة بين «آسيان» (دول جنوب شرق آسيا) وأستراليا التي عقدت في ملبورن قبل أيام: «نحن نشعر بالقلق في الفيليبين، لأن الخطر قد لا يأتي من قرار استراتيجي من قبل أي شخص يقول: حسناً، نحن ذاهبون إلى الحرب، بل من جانب بعض الجنود الذين يرتكبون خطأ، أو من بعض الإجراءات التي أسيء فهمها».

وفي تعليقه على الحادث الأخير، استبعد الرئيس الفيليبيني تفعيل معاهدة الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة وبلاده، وقال إن هذا ليس الوقت المناسب ولا السبب لتفعيل المعاهدة. ويلزم اتفاق 1951 واشنطن بالدفاع عن مانيلا في حالة وقوع هجوم مسلح. تعود جذور الصراع بين بكين ومانيلا إلى عام 1940 وذلك عندما ادعت الصين ملكيتها لسلسلة من الجزر والشعاب المرجانية في بحر الصين الجنوبي تعرف باسم سلسلتي باراسيل وسبراتلي. وتستمد هذه الجزر أهميتها من وجودها في منطقة تعتبر ثاني أكثر الممرات البحرية العالمية ازدحاماً بحركة سفن الشحن، إذ تمر عبرها 300 سفينة يومياً محملة ببضائع تتجاوز قيمتها السنوية 5,3 تريليونات دولار. كما يُعتقد أنها تحتوي على احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي تُقدر بنحو 30 مليار طن من النفط و16 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى كمية هائلة من الثروات المعدنية والسمكية. وتقول بكين إن الصينيين القدماء هم الذين اكتشفوا بحر الصين الجنوبي في القرن الثاني قبل الميلاد، وتعتبر ذلك دليلاً تاريخياً يمنحها سيادة غير قابلة للجدل على نسبة 90 في المائة الجزر الواقعة في المنطقة. من جهتها، تدعي مانيلا سيادتها على السلسلتين، وتقول إن قربها الجغرافي لسلسلة سبراتلي سبب كاف لإثبات سيادتها، إذ تبعد 160 كيلومتراً عن الفيليبين، في حين أنها تبعد نحو 800 كيلومتر عن الصين. وفي عام 2016، أصدرت محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي حكماً يقضي بعدم أحقية المطالب الصينية بالسيادة على جزر تطالب بها الفيليبين في بحر الصين الجنوبي، واعتبرت المحكمة أن بكين انتهكت حقوق مانيلا السيادية. غير أن الصين رفضت القرار في حينه، وقالت إنه يتعارض مع القانون الدولي ومع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

> وانغ تشي بينغ: نزعة عسكرية بدأت تظهر في الفيليبين

خيارات الفيليبين

بالإضافة إلى الصين والفيليبين، هناك ثلاث دول أخرى تشاركهما النزاع على السيادة في المنطقة، هي: فيتنام، ماليزيا، وسلطنة بروناي. ومنذ عقدين، تعمل الصين و«آسيان» على مدونة قواعد السلوك لبحر الصين الجنوبي لكن التقدم كان بطيئاً، على الرغم من التزام جميع الأطراف بتسريع العملية. وكان أول إعلان بشأن مدونة قواعد السلوك بين الصين ودول «آسيان» عام 2002، حين اتفق أطراف الصراع على هامش اجتماع للرابطة عقد في سنغافورة، على فض النزاعات عبر المفاوضات وإدارة الخلافات في إطار إقليمي وتعميق التعاون البحري والدفع قدماً بالمفاوضات، عبر فتح خط ساخن بين كبار المسؤولين من أجل حفظ السلام والاستقرار في المنطقة. وصادق الاجتماع آنذاك على وثيقة حول إنشاء ثلاث لجان تقنية لمتابعة نتائج التطبيق التجريبي للمدونة، غير أن تطبيق ذلك كان بطيئاً جداً باعتراف الدول المصادقة على الاتفاق. لذلك اتجهت مانيلا خلال السنوات الأخيرة نحو صياغة اتفاق مصغر من قواعد السلوك مع دول جنوب شرق آسيا لتشكيل جبهة موحدة ضد الصين.

في تعليقه على هذه الخطوة، قال الباحث الصيني في العلاقات الدولية وانغ تشي بينغ، في حديث مع «العربي الجديد»، إن محاولة مانيلا إنشاء إطار أو مدونة سلوك منفصلة، محكوم عليها بالفشل لأنها تستثني الصين باعتبارها أكبر وأقوى المطالبين بالسيادة على الجزر المتنازع عليها. وأضاف أن الدول الأخرى لم ترحب بهذه الخطوة لأنها لا تريد أن تدخل في صدام مع الصين ولا تريد أن يؤثر ذلك على مصالحها التجارية والاقتصادية. ولفت إلى أنه على الرغم من الحديث بإيجابية عن التواصل بين الفيليبين وحلفائها بشأن صياغة مدونة سلوك منفصلة، فإن مانيلا تبقى ملتزمة بالاتفاقية الإقليمية باعتبارها وثيقة قانونية لإدارة النزاع. وأشار وانغ إلى أن هناك نزعة عسكرية في الأوساط الفيليبينية بدأت تظهر أخيراً في الحديث عن النزاع مع الصين، واستدل على ذلك بتصريح جريء للرئيس ماركوس، قال فيه إن إحراز تقدم بطيء عبر الجهود الدبلوماسية لن يمنع بلاده من حماية سيادتها، وأن سيادة الفيليبين مقدسة. من جهته، قال الأستاذ في معهد الدراسات السياسية في جامعة جينان، شياو لونغ، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن مانيلا لا تعول على الاحتكام للقانون، بسبب سوء النتائج التي أفضى إليها قرار محكمة التحكيم الدولية في عام 2016، الذي تسبب في مزيد من الصدامات البحرية بين الجانبين، فضلاً عن عدم اعتراف بكين بشرعية الحكم. لذلك، رأى أن ذلك يدفع باتجاه تدويل الصراع لإتاحة الفرصة، أمام دول لديها مشاكل مع الصين مثل الولايات المتحدة للدخول على خط المواجهة.

خيارات الصين

في المقابل، رأى الأستاذ في معهد تسيونغ كوان للدراسات والأبحاث في هونغ كونغ، لي يانغ، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه يجب ألا يتم تقديم النزاع بين بكين ومانيلا في إطار تنافس وصراع دوليين بين الصين والولايات المتحدة، لأن ذلك يقلل من حق الفيليبين بالسيادة على جزرها في المنطقة. وأضاف أن ربط النزاع بهذا التنافس المحموم بين قوتين عظميين هو طرح صيني مقصود، بهدف إجهاض حقوق الدول الأخرى بالسيادة واعتبارها مجرد أدوات تنفيذية في يد الإدارة الأميركية. وعن الخيارات الصينية، قال لي إن الصين دولة لا تقارن بجيرانها في القدرات العسكرية والاقتصادية، ولديها فائض في الميزان التجاري مع جميع الدول، وبالتالي تدرك صعوبة المساس بمصالحها في المنطقة، لأن جميع دول «آسيان» لا تريد الدخول في صدام معها، والصين تعول في هذا الصراع على علاقاتها التجارية والاقتصادية الواسعة مع دول الجوار. وحتى في حال محاولة مانيلا إنشاء مدونة سلوك مستقلة لإدارة الصراع، سيكون لدى كل دولة تصورها الخاص، ما يعني أنه من الصعب التوصل إلى توافق بين الدول المتنازعة لتشكيل جبهة موحدة ضد بكين.

واشنطن تحشد بمواجهة بكين

شدّد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن على التزامات بلاده الدفاعية مع الفيليبين، قبيل قمة بين الرئيس الأميركي جو بايدن، الشهر المقبل، وزعيمي الفيليبين واليابان

بينما مزّق عشرات النشطاء اليساريين، خارج القصر الرئاسي في مانيلا، علماً أميركياً، أمس الثلاثاء، احتجاجاً على زيارة وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى الفيليبين، والتي وصل إليها أول من أمس الاثنين، قال بلينكن للرئيس الفيليبيني فرديناند ماركوس جونيور إن العلاقات بين البلدين في «حالة اندفاع شديد». وبالتزامن برز ملف بحر الصين الجنوبي خلال الزيارة، والذي تطالب الصين بالسيادة عليه بأكمله تقريباً، رغم مطالبة الفيليبين وبروناي وماليزيا وتايوان وفيتنام بعدد من الشعاب المرجانية والجزر الصغيرة فيه، إذ اعتبر بلينكن، في مؤتمر صحافي مع نظيره الفيليبيني إنريكي مانالو، أمس، أن «هذه الممرات المائية ضرورية للفيليبين وأمنها واقتصادها، لكنها مهمة أيضاً لمصالح المنطقة والولايات المتحدة والعالم». وأضاف: «لهذا السبب نقف مع الفيليبين ونتمسّك بالتزاماتنا الدفاعية الحازمة، بما في ذلك معاهدة الدفاع المشترك»، لعام 1951، والتي تلتزم واشنطن بموجبها الدفاع عن حليفتها. وتابع: «لدينا قلق مشترك بشأن تصرفات (الصين) التي تهدد رؤيتنا المشتركة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة المفتوحة، بما في ذلك في بحر الصين الجنوبي وفي المنطقة الاقتصادية الخالصة للفيليبين». بالمقابل قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، لين جيان، في مؤتمر صحافي أمس، إن «الولايات المتحدة ليست طرفاً في مسألة بحر الصين الجنوبي ولا يحق لها التدخل في قضايا بحرية بين الصين والفيليبين»، مضيفاً أن «التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والفيليبين ينبغي ألا يضرّ بسيادة الصين وحقوقها ومصالحها البحرية في بحر الصين الجنوبي». وتابع: «بل يجب تقليل استخدامه لتوفير منصة لمطالبات الفيليبين غير القانونية».

بايدن خلال فعالية في البيت الأبيض، أمس (ويك اوليفر/ Epa)

وكان البيت الأبيض قد أعلن أول من أمس اعتزام الرئيس الأميركي جو بايدن عقد أول قمة ثلاثية مع ماركوس، ورئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، في 11 إبريل/ نيسان المقبل. وأوضحت المتحدثة باسم البيت الأبيض، كارين جان بيار، أن «الزعماء سيعملون على تعزيز الشراكة الثلاثية المبنية على روابط الصداقة التاريخية العميقة»، بما في ذلك «رؤية مشتركة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، حرة ومفتوحة». وأضافت أن بايدن سيعقد اجتماعاً ثنائياً منفصلاً مع ماركوس «لإعادة تأكيد التحالف القوي».

وكثيراً ما أكد مسؤولون أميركيون أن «أي هجوم مسلح» ضد سفن وطائرات وقوات وخفر السواحل فيليبينية من شأنه أن يؤدي إلى تفعيل معاهدة الدفاع المشتركة، فيما سجلت حوادث عدة منذ العام الماضي، بين خفر السواحل الصيني وسفن فيليبينية، استخدم فيها خراطيم المياه ضدها، فيما كان آخرها مواجهة وقعت قبل أسبوعين أدت لإصابة أدميرال فيليبيني و4 من بحارته بجروح طفيفة بالقرب من جزيرة «سكند توماس شول» المتنازع عليها. إذ الجزيرة، التي تحتلها وحدة صغيرة من البحرية الفيليبينية، محاطة بسفن خفر السواحل الصيني، وكانت مسرحاً لعدة مناوشات متوترة بين الصين والفيليبين العام الماضي.

مع العلم أن العلاقات بين واشنطن ومانيلا شهدت توتراً في عهد الرئيس الفيليبيني السابق رودريغو دوتيرتي، الذي تحوّل باتجاه الصين. لكن منذ تولي ماركوس السلطة سعى إلى تعميق التعاون مع الولايات المتحدة والدول المجاورة الإقليمية، وتصدى في الوقت نفسه لتعديات صينية على سفن فيليبينية في بحر الصين الجنوبي.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)